



روزالى... فلم الافتتاح لسينما ستوديو مصر

افتتح استوديو مصر يوم الاثنين الماضى دار العرض الجديدة التى رأى أن تخصص لمرض منتجائه على أن تعرض أفلام المتروجولدين بجوار أفلام الاستوديو . ولنا فى حاجة إلى أن نقول إن حفلة الافتتاح كانت فريدة فى بابها وأدرة بين حفلات الافتتاح، ويكفى أن نقول إن جميع ذوى وذوات المسكنة من أهل الطبقات الراقية والمتقفة وممثلى وممثلات السينما والمسرح وجميع ممثلى الصحف المصرية العربية والأجنبية كانوا حاضرين فى هذه الحفلة احتفالاً بهذه الخطوة الجديدة الموفقة التى بخطوها استوديو مصر ولمشاهدة أحد أفلام الدرجة الأولى للمتروجولدين ماير فى الموسم الحالى وهى رواية (روزالى) أو الأميرة الراقصة من تمثيل (البنور بول) و (نلسون إدى) ، والفلم كوميدى غنائى راقص مليء بالمواقف اللطيفة المسلية

فما بيننا لبنك مصر واستوديو مصر وتسم الإنتاج فى استوديو مصر، ونأمل أن تتبى هذه الخطوة خطوات تزيى بمداهعداً من دور السينما الكبيرة مصرياً فى كل شىء، وليس ذلك كثيراً على بنك مصر ومديرية الأنداد وسعادة الدكتور نؤاد سلطان بك مدير شركة مصر للتمثيل والسينما

نمبر سابق للأوانم

أكد لنا أحد كبار ممثلى الفرقة القومية أن كل ما ذكرته الصحف عن مسرح حديقة الأزبكية وعمل الفرقة القومية به إنما هو سابق لأوانه . والصحيح أن مفاوضات دارت بين إدارة الفرقة وإدارة ذلك المسرح ، ولكن هذه المفاوضات وقفت حتى يمود الأستاذ خليل مطران مدير الفرقة من أجازته بلبنان . ومعنى ذلك أن الدورة الأولى من موسم الفرقة ستكون فى دار الأوبرا الملكية كالمواسم السابقة

مهرمونات وفراطر

## حول ترقية الأفلام المصرية

تحدثنا فى الأسبوع الماضى عن ضرورة قيام الحكومة بإيجاد رأس مال مناسب يكون فى متناول المنتجين المصريين الذين تبرزهم النقود اللازمة لا كتار جهودهم ومولاتها وأكدنا أن هذه هى أفضل الطرق لترقية الأفلام المصرية والأخذ بيد صناعة السينما فى مصر . وقلنا كذلك : « إن هناك ناحية أخرى على اللجنة أن تنظر فيها وتعمل على التخلص منها مادامت تريد نهضة جديدة للأفلام فى مصر ، وهذه الناحية هى جود اللامحة التى تعمل بها وزارة الداخلية الآن فى سدد ما يجوز مجالته وما لا يجوز مجالته فى الأفلام من الموضوعات فى مصر »

ونسجل على هذه الصنعة بضمة خواطر وملاحظات لنا على هذه اللامحة فنقول : إن هذه اللامحة تتناقض تناقضاً بيناً مع القانون الأساسى للبلاد وهو الدستور ، وإذا كانت الحكومة قد ظلت مشغولة إلى عهد قريب بالقضية الخارجية ، فقد آن الأوان لأن تراجع هذه اللامحة وتحذف منها ما لا يتفق مع هذا الدستور . فقد كفل هذا الدستور حرية القول والتأليف والكتابة والاعتقاد فى حدود مبادئ القانون العام وهى ألا يكون فى ذلك القول أو التأليف ما من شأنه تفويض النظام القائم أو المناداة بمبادئ خطيرة أو ما يعس الآداب العامة أو الشرف الخصوصى للأفراد والعمومى للدولة وتاريخها ورجان تاريخها . ونعتقد نحن أن فى استطاعة قانونى كبير كبدوى باشا أن يضع لنا لامحة جديدة على أساس مبادئ دستورنا فيما لا يزيد على يوم وليلة حتى لا تتعارض وزارة الداخلية بمد الآن فى فلم وطنى أو سياسى أو فلم يدور حول فتاة لقيط مثلاً — كما حدث منذ طامير